تراجيديا مسلسل العنف

ناجح المعموري

يستمر مسلسل العنف في العراق بصياغة ملامح واضحة له في العاصمة والمحافظات، متمثلا بالسرقة وحرق البنايات، وتدمير البنية التحتية للبلد. ومن الناقل ان نذكر بمسؤولية قوات الاحتلال المباشرة عن ذلك، بسبب قراراتها العشوائية غير المدروسة التي شجعت الفلول المهزومة على اجراميتها هذه. ذلك كله افرز وضعا داخليا قلقا ومربكا، قاد الى تداعيات كثيرة، ظهرت على سطح العراق السياسي والاجتماعي.

ولكن الامر لو وقف عند هذا الحد لهان. وما ذلك الا لاننا بدأنا نشهد اليوم، تطورا امنيا خطرا يتمثل بعمليات التفجير الارهابية المتلاحقة التي ابتدأت باستهداف السفارة الاردنية، ثم مقر الامم المتحدة في بغداد، واكتملها المحاولة الغادرة التي استهدفت حياة المرجع الديني المعروف آية الله العظمى السيد محمد سعيد الحكيم. وجاءت العملية الاخيرة، وهي الاكثر جبنا وغدرا، في الوقت الذي مازالت فيه مدينة النجف الاشرف تداري حزنها وفجيعتها بسبب المحاولة الفاشلة الاول. ومخاوفنا من المخطط التآمري الذي اختار ساحة جديدة للعمليات الارهابية، وهي مركز الحوزة والعقل والحكمة. لقد جاءت المحاولة الاخيرة لتزعزع امن النجف واستقرارها، وتقمع الناس وتمنعهم من ممارسة طقوسهم وعقائدهم الدينية التي توارثوها.

ان هذه العمليات لها اهداف متعددة، لكنني اعتقد انها، في المقام الاول، رد فعل لكل خطوة متقدمة يخطوها مجلس الحكم، في الحوار مع دول الجوار الاقليمي الذي ظل يدور ويتراقب اعلان الحكومة المؤقتة. وهذه التحققات هي انتصارات سياسية كبيرة لن تقلل من اهميتها. كما اتمنى.

الاحداث الاخيرة اسيئة الاخيرة، تلك التي خططت لها وقادتها العملاء، والتيارات الاصولية المتطرفة المؤمنة بالعنف، والمتسللة عبر حدود واسعة غير خاضعة للمراقبة.

لقد اتضح جليا ان قوات الاحتلال غير قادرة على حماية الحدود العراقية، ولا تحقيق الامن الداخلي. لذا يفترض ان تناط هذه المهمة بالعراقيين الذين يتحملون وحدهم مسؤولية حماية بلادهم والحفاظ على استقرارها وامنها. لذا تستدعي الضرورة الخروج بالجماهير، وعلى اختلاف اجزابها وحركاتها السياسية وفي شتى طوائفها وقومياتها كي تلعب دورا مركزيا في حياة البلد، وانجاز مشروع الحماية الداخلية، اعتمادا على الشرطة العراقية ورجال العشائر والشباب، مع ضرورة الاسراع بتشكيل قوات الجيش والامن الوطني، ليشاركا في عملية حماية المواطنين ومقدراتهم وحماية ممتلكاتهم.

ويكمن وراء تكرار استهداف الاماكن المقدسة ورموزها الدينية طموح وحلم بعض دول الجوار في تعذيه الاحتراب والصدام المسلح بين الطوائف والقوميات ومثل هذه الاحلام لا تستند الى اساس موضوعي. ان التاريخ الطويل للعراق، وتآخي قومياته واقلياته وطوائفه يخطب تلك الطموحات، ويرمي بها الى مزبلة الاحقاد والضغائن. وما ذلك الا لان التاريخ اثبت مدى وعي وادراك ابناء الطائفة الشيعية للمخططات التآمرية. وما تهدف اليه. لذا اعتقد انهم سيكرسون كل جهودهم وطاقاتهم لمحاربة العنف، وتعزيز التحالف والتآخي من اجل انتصار تاجر. وما سجل التضحيات الذي قدمه ابناء هذه الطائفة الا شارة لوطنيتهم. حين شاركوا مع الاحرار والفضائل الوطنية في النضال والسعي لانقاذ الوطن من الطغمة الفاسدة.

لقد كان استشهاد آية الله العظمى السيد محمد باقر الحكيم خسارة للبلاد، بوصفه زعيما سياسيا ورجلا لعب دورا بارزا في النضال الوطني ضد الظلم والعسف الطويل. وتستدعي هذه المأساة وحدة الراي، وتحالف القوى الوطنية والديمقراطية وقطاعات الشعب كافة، الاهتمام بالشهيد السياسي للبلاد، والانشغال بقضيتنا المركزية: تشكيل الحكومة المؤقتة، واعلان الدستور الدائم، والانتخابات البرلمانية، وخروج قوات الاحتلال.

هذه كلها ستسهم في وضع حد لمسلسل الدمار والقتل والنهب، وتلعب دورها في توظيف القدرات الوطنية، والموارد الاقتصادية الهائلة، من اجل بناء قاعدة مادية رصينة، تدفع بالعملية الديمقراطية الى الامام. مشكلة نموذجا جديدا لتطور الجماهير وتعمقه. بالاتفاق والاختلاف الذي يضع مصلحة الوطن نصب عينيه اولا واخيرا. بذلك، فقط، تستعاد ورقة الاحتراب. امام عراق موحد وديمقراطي.

أوراق

لكنة هوشيار زيباري

حيدر سعيد

أجرت قناة الجزيرة الفضائية يوم الاربعاء الماضي (9/3) حوارا مع السيد هوشيار زيباري، وزير الخارجية في اول حكومة عراقية ما بعد صدام حسين. والسيد زيباري كردي، يدل على ذلك أسمه، الذي خرق نظام الاسماء في ميراث الدولة العراقية. وقد جهد زيباري، في هذا الحوار، في سبيل أن يتكلم بعربية سليمة. غير أن لكنة، نعرفها جيدا نحن العراقيين العرب، كانت تدلك، من جديد، على أنه كردي. ولم تكن هذه اللكنة - التي كان يتحدث بها وزير خارجية العراق تنويعا لغويا عابرا، بل هي أهم من ذلك بكثير، فلقد خرقت هذه اللكنة الفضاءات اللغوية للدولة العراقية: إنها جزء من سيمياء الخطاب السياسي، الذي لا تؤديه المنطوقات اللغوية ذات الدلالات الواضحة حسب، بل كذلك أنظمة الانكيت والازياء والاعلام والاسماء، وطريقة الوقوف ولون البشرة واللكنات وطبيعة التنغيم اللغوي. فبامكان لكنة كهذه، أن تدل على تأريخ ومواقع قوى وسير جماعات.. بإمكانها ان تدل على سيمياء التاريخ العراقي وهكذا كانت لكنة هوشيار زيباري، الكردي، وزير خارجية العراق، تحكي لنا تاريخا طويلا من جدل القوميات في العراق، ومن صراع الاكراد في سبيل حقوقهم الوطنية، انتهى - في هذه اللحظة الفريدة - التي جلس فيها على كرسي إحدى أهم الوزارات السيادية في الدولة العراقية رجل بلكنة كردية.

كنت أفكر: لم لم يتحدث السيد زيباري مع محاوره بالكردية؟ قد لايبدو الأمر منطقيا في حوار مع قناة فضائية تقدم برامجها باللغة العربية. ولكني افكر، أيضا، اننا نحتاج، الان، إلى مثل هذه الخطوة، باستفزازها وصلفها، لنتذكر، باستمرار ان العربية ليست إلا وجها (احتماليا) واحدا فقط من وجوه الهوية العراقية، وليست الوجه الوحيد او النهائي. وأن يتحدث وزير خارجية العراق بالكردية يعني أن نضبط إيقاع العراق الجديد على تنوع لغوي لم نعرفه بعد.

لقد بنيت الدولة العراقية الحديثة - حالها حال الدولة الوطنية العربية بشكل قصامي: الايمان بقطرية الكيان السياسي من جهة، والإيمان بهوية عربية إسلامية على المستوى الثقافي من جهة ثانية. وذلك لأن الدولة العراقية - والدولة الوطنية العربية على نحو عام تشكلت في تقاطعات الوضعية الكولونيالية التي عاشتها لحظة نشوئها: أنها اختارت صيغة هويتها في نسيج المناهضة الثقافية للثقافة الغربية (المستعمرة والمتفوقة)، ولكنها، أيضا نقلت من هذه الثقافة تقاليدها السياسية، ولاسيما فكرة (الدولة الوطنية Nation - State). وبالتالي، كانت الهوية العربية الإسلامية القاعدة الثقافية للدولة الوطنية العربية والإطار الذي يحدد حركتها ككيان سياسي. ولذلك، لم تستطع الدول الوطنية العربية ان تبني هويات ثقافية وطنية، وظل الحديث عن الهوية الوطنية (- القطرية) حديثا (خيانيا)، في المعايير التي أرستها تلك الحالة الخصامية.

والاخطر من ذلك، وبالقدر الذي عجزت فيه الدولة الوطنية العربية عن ان تبني هوية ثقافية قطرية وان تؤسس قاعدة ثقافية تعددية بدلا من الطابع الأحادي الذي اتخذته، وضع كل ما كان يخرج عن حدود الهوية الثقافية للدولة الوطنية العربية في تصنيف (دوني نسبيا) تحت أسم (الأقليات). وتشمل هذه (الأقليات) أقواما (غير عربية) كالاكراد والتركمان والامازيغ وأديانا (غير مسلمة) كالمسيحية واليهودية. ومن ثم، كانت (الاكثرية) المقابلة تملك شرعية (طبيعية) تمنحها إياها الهوية الثقافية البنية باختيارات أحادية.

لقد اتخذ التعامل السياسي العربي مع ما عرف بـ (مسألة الأقليات) اتجاهين: (النبذ والإقصاء)، أو (الإدماج Integration). وهذه الستراتيجية الأخيرة اكثر خطورة، لأنها تعني (تذويب) و(الحاق) خصوصيات الأقليات في النسيج الثقافي العربي - الإسلامي، في الوقت الذي تملك فيه القدرة على الادعاء أن هذا (الإدماج) هو شكل من أشكال (التعددية الثقافية Multicu turalism): وضعية تشبه، إلى حد كبير، ما يجري اليوم في المجتمعات الغربية مع مسألة (المهاجرين). وفي كلتا الحالين، كان (الإدماج) ينطوي على إرادة هيمنة مطلقة.

وأقصى ما بلغه التعامل السياسي العربي مع مسألة الأقليات هو تكتيكات سياسية مرحلية من قبيل (الحكم الذاتي) أو ما الى ذلك، كانت تغطي قهراً واضطهاداً لا ينقطعان.

ولذلك، كان طبيعياً أن يفرز المحتوى القومي للدولة العراقية قومية مضادة (Anti - nationalism)، فظهر خطاب (القومية الكردية) بوصفه استجابة للتهديد الثقافي الذي تعرض له الأكراد، نبذاً وإقصاءً وإدماجاً تعسفياً.

وكان الخاسر الوحيد، في كل ذلك، هو (الهوية العراقية) وإمكاناتها... الهوية التي لا نريد لها أن تقوم على اختيار هووي مركزي، تدمج وتلحق به التنويعات الأخرى، بل ان تكون بناء ثقافياً كلياً تذوب فيه المراكز. وينبغي لهذا الاختيار الجديد أن يكون القاعدة الثقافية للدولة العراقية الجديدة، لأن ذلك، وحده، هو ما يشكل ضمانة عراق المستقبل.

كنت أفكر: أن لكنة هوشيار زيباري كانت تنسف (الأصالة) التي قامت عليها الدولة العراقية الحديثة، بتأريخها الطويل، وكانت تعيد إلينا إمكانية (التعدد)، حيث تذوب الأصول في خليط مكثف من الأعراق والأديان والطوائف والطبقات والانتماءات.

أسئلة ما بعد صدام

مُحاولةُ توغل في نسقنا القيميِّ العتيد

سرمد الطائي

بغية وضع تصور أولي عن التحديات الماثلة حاليا امام المشروع العراقي، نطرح هنا مجموعة اسئلة تستفهم عن أسباب فشل مشروع التحديث السابق أو توقفه عند بداياته المتواضعة، إلى جانب تقديم مجموعة من الاستفهامات تستهدف تخطي ما وقعت فيه المحاولات الأولى من أخطاء، وتوظيف عدد من المكاسب التي لم تكن بالطبع متاحة لعراق بدايات القرن الماضي، واكتشاف موقعنا في عالم اليوم الذي يتحرك بإيقاعات متسارعة حد الذهول. وذلك في إطار ايماننا جميعا بأن الأمة التي تخفق في صياغة أسئلتها الحضارية لن تكون قادرة على الفعل الحضاري أو الاستجابة الحضارية للتحدي، ذلك أنها لن تتمكن حينئذ من معرفة ما تريده بالضبط كما ستعجز عن رسم طموحات معقولة تكون ذات جدوى في عملية البناء. لطموح هنا إلى طرح هذه الأسئلة للحوار بوصفها جانبا هاما كما بدا لي، من الأزمة التي نتعامل معها جميعا، وأتمنى أن تحظى باهتمام السادة ذوي الرأي، ممن أترقب أن تتولى جيوبهم المميزة الحد من معالجات تبسيطية شائعة تتعامل مع البنية الفوقية الشكلية للموضوع فتفاقم التأزم عوض أن تحلحله، وسعيا للتحلي بالجرأة والتوغل فيما وراء ذلك الشكل، لوضع اليد، دون أدنى حرج، على نسب الأزمة والحفر في مرجعياتها الأول في نسقنا القيمي العصي على التحول، من خلال تصيرها مشروعا لقراءة متواصلة تكون حرة في (تقويض) مختلات (الحقيقة)، لو شئت أن أستعير التعبير المفضل لدى علي حرب.

> ظهرت بوادر تشكيل الدولة الحديثة في العراق منذ نهايات القرن التاسع عشر عبر دعوات أطلقتها فئات متنوعة من النخب الثقافية والسياسية، وجمعيات تأسست في محاولة للاضطلاع بمشروع إصلاحي طموح، وتواصلت المحاولات في هذا السياق آخذةً شكلاً آخر بعد تأسيس المملكة العراقية حيث تبلورت أحزاب ومجموعات سياسية راح أداؤها يتطور في سياق اللعبة الدستورية يوم ذاك.
> ورغم بساطة تلك التجربة وبدائيتها، إلا أنها كانت بداية واعدة، وسرعان ما جرى وأدها بسلسلة من الإنقلابات العسكرية التي صادرت بشكل كامل تقريباً كل التراكم في التجار ب السابقة، الذي كان من الممكن أن يتمخض عن كيان سياسي عصري يوفر أرضية حقيقية لمسارات التنمية العامة في البلاد.
> ها نحن أصبحنا اليوم أمام تركة ثقيلة العبء تتجلى أبسط آثارها في غياب المؤسسات السياسية الحقيقية عن دائرة الفعل البناء، وتفتت النخب الثقافية، وهي الأساس المرجعي لكل عملية تصحيح أو إصلاح طموحة، وهو ما يتيح فرصة كبيرة لتسرب السياسية والثقافية يمكن أن يبرعوا في انتهازيتهم ويخلقوا المزيد من معوقات التحول المدني دخلاء على المبادرات والديمقراطي الموعود.

الفصل بين السياسي والإنساني: أصفياء الله والرعية الغائبة

هل يمكن، فيما يتصل بتوقف محاولات التحديث الأول في العراق، أن نلقي بالائمة كليا على الخيار العسكري الذي صادر المؤسسة السياسية منذ 1958 أم أن ثمة أسبابا موضوعية أخرى أبعد من ذلك هي التي فتحت الباب على مصراعيه لتدخل ذوي الأحذية الثقيلة (الثورية) في عالم السياسة؟ كيف لنا أن نتجنب تكرار المشهد المأساوي ثانية؟ ما هي علاقة ذلك بالبنية التقليدية للاجتماع، وهل واكبت قبل ذلك طموحات التحديث السياسي؟ كيف لنا أن ندشن تجربة يتوازى فيها بناء المؤسسة السياسية الحديثة (التنمية السياسية) مع جهود بناء الإنسان الحديث (التنمية البشرية)، كي نتجنب تبعات التنمية الكسيحة المدمرة؟

ربما كان ذلك أحد الخيارات الجدية في محاولتنا تأسيس المشروع السياسي على أساس الإنسان ذاته، بدل أن يأتي من ينتهز غياب الإنسان ليعزز سطوته السياسية إلى شيء آخر. إن السياسة، والحال هذه، لن تكون شرعة لكل وارد (مصادرة الحرية لسياسية)، فلو نجحت التنمية الإنسانية فإن الإنسان سيعاود الظهور وينتزع حقوقه للمرة الأولى.

السياسي والثقافي

لا شك أن كل تحديث سياسي يتطلب مرجعية ثقافية حديثة تتمتع بتواصل نقدي لا يتوقف، ولعلها في تشكيل البنية الجديدة، فهل استند مشروع الدولة الحديثة في العراق إلى مرجعية ثقافية تتمثل بجهود التنوير التي اضطلعت بها النخبة العراقية يومذاك؟ ما هي أسباب تقطيعية المرة بين الخيارات السياسية والفعل الثقافي في العراق؟ هل ينطلب التأكد إلى داعية يبشر بإيديولوجيا جديدة في بلاد تهيمن عليها الأيديولوجي والدعايات الشمولية والحطابات المغلقة؟ أم أن في وسعه أن يعتمد خيارا آخر ويقصر جهده على إنتاج المعرفة بعيدا عن أي حسابات تبشيرية أو دعوية، ويظل مجسدا النموذج الإنتلجنسيا التي يعرفها الألماني (كارل مانهايم) بأنها شريحة لا تنتمي إلى أي مشروع محدد ولا تتبنى أي فكرة نهائية، بل قوام دورها ممارسة الفعل النقدي المستمر؟ ألن يؤدي خيار العكوف على إنتاج المعرفة الحيادية إلى عزل المثقف علميا، الأمر الذي يدفعنا إلى التفكير بمؤسسة سياسية تجير كل من يدخل إلى أروقتها، على أن يكون إنسانا صالحا، وتتمتع بضمانات للفظ مجمل الأخطاء المركزية وتجنبها أو تقليص آثارها إلى أقصى ما يمكن.

كيف لنا أن نتولى مقاربة هذين التصورين على نحو معمق، وما آثار كل منهما على الخطابات السياسية التي تشيع اليوم أو غدا في معترك المرحلة الحالية؟

عبادة الإنسان (الكامل) أم بحث عن إطار حديث للإنسان (الناقص)؟

ثمة قناعة متداولة في أكثر من مستوى (إجتماعيا وسياسيا وثقافيا)، تفترض أن العائلة العراقية كانت نتيجة لتسلط مجموعة من الشخصيات غير المؤهلة لحمل أعباء المسؤولية (القيادية) حيث راحت عناصر كهذه تستهتر بمقدرات البلاد والعباد وتتحرك عن خلفية إجرامية ونحو ذلك. وكأن هذا التصور يفترض أن الإنسان يخلق شريرا تارة وصالحا تارة أخرى، فإن امسك القدر بأزمة الملك حملت النقمة على الرعية، وإن أخذ الصالحون بزمام المبادرة السياسية، فاضت على الرعية رحمة الإله وصلح الملك. وبالتالي لا بد لنا ونحن نعتزم بناء واقع سياسي جديد، أن نبحث عن الصالحين الذين يحرسون على (مصالح الرعية) وتتوفر فيهم مواصفات الأخيار أو (الإنسان الكامل)، لتقديمهم ونلهج بحبهم ثانية ونصيح بحماس: بالروح بالدم نفديك يا... وتكون بذلك قد طوينا صفحة المأساة وأقبلنا على مرحلة الازدهار. ربما لا تتوفر مقاربة واضحة معترف بها كهذه لهذا التصور، غير أنه أمر في وسع المرء أن يستخلصه من مواقف شرائح عراقية متنوعة ولا يتطلب الإلمام به جهدا تحليليا عميقا. لنتساءل، ألا ترتهن هذه الفرضية بقدر كبير بتركه الموروث السلطاني الديني السياسي، لقرون الظلام التي لم تنقشع حتى اليوم؟ هل تجانب الحقيقة لو قلنا بمثالية هذا التصور وطوباويته وإخفاقه في تقديم صيغة علمية لتأسيس الطموح السياسي المشروع؟ أليس الإنسان جزءا من هذا العالم بخيراته وشروره، وأنه لن يخلو من جوانب الشر مهما كانت مواصفات الخير التي تحلى بها؟

مالنا لو شئنا الانحياز إلى فرضية أخرى، لا ترفض، بمثالية، توازع الشر في الإنسان، ولا تبحث بروح فلاطونية حالمة عن كاريزمات جوهرها الخير المحض؟ ألسنا أمام فرضية تقرر أن توازع الخير والشر تخضع لمحفزات موضوعية، وبالتالي، فإننا يجب ألا نفكر بكيفية التعامل مع المعطى المباشر للخير أو الشر برفضه أو استقطابه، بل نهتم بتوفير نسق أو بيئة تكفل السيطرة على كلا النوعين من النوازع، مع الاعتراف بوجودهما معا. وهذا ما يتجلى في فكرة الدولة الدستورية أو دولة القانون و مؤسسات المجتمع المدني، فهي كفيلة بوضع نظام سياسي يستند إلى مجموعة قيم وتقاليد حرى اختبارها وتحديدها بشكل جديدة للعلاقة بين الأيديولوجيا والإنسان، والدين والعلم، والعقيدة دينية كانت أم وضعية. والفكر؟ هل ثمة مرجعية يخضع لها العمل والفكري أو الجهد الإنساني، سوى ضوابط الخبرة العلمية وتقاليد الجانب المهني في موقف الإنسان، أم أن عقل الإنسان الشرقي سيظل مرتهنا بتقاليد القرون الوسطى وخاضعا لحرفية النص بمنطقه الميثولوجي وفضائله البدائي؟ وما هي تبعات محاولة لادلجة المشروع الإنساني. وأي التجارب يمكن أن نشير اليها في مقاربتنا لخطر العبث بالحقيقة العقيدية أو الأيديولوجية، في إطار مشروع التحديث؟ ما الذي جرته الأنظمة السابقة في العراق، على البلد من مآس، نتيجة لهذا العبث العقيدي؟

شيوع المنطق الرعوي ومعوقات التحول

لا شك أن كل طموحات التحديث العريضة تتأسس بالضرورة على تحول اجتماعي عميق يحرص على تخليص البنية الاجتماعية من شتى معوقات التنمية العامة والتحديث الذهني. وتتأكد هذه الضرورة مع ملاحظة شيوع نمط رعوي تارة، وقبلي إقطاعي تارة أخرى، مما يمثل في مجمل تكويناته العراقية إطارا للفشل المتكرر في عملية بناء الإنسان ثقافيا وسياسيا واجتماعيا. فما هي ملامح التحول المنشود، وما هو دور أجهزة الدولة في ذلك بوصفها حاضنا لمختلف جوانب جدلية التحول تلك؟ وهل تخلصت النخب السياسية، التي نرى اليوم قسما كبيرا منها وهو يوشك على الأخذ بزمام اللعبة (الديمقراطية)، من إرث الإقطاع وملامح العقيدة الرعوية، أم أنها تعتزم دخول المعترك الليبرالي متسلحة بالإرث القيمي العتيق ذاته، كي نتحدث حينئذ عن زيف عدد من مشاريع التحديث بدلا من الانهماك في تحديد معوقات البناء الجديد؟

الوطني والإقليمي: أولويات أم مفارقات؟

إن شتى الأخطاء العميقة التي نستفهم حولها ونحاول اقتراح صيغ بديلة لها هنا أخذت بخناقها على نمط العلاقات العراقية العربية، والعراقية الإسلامية، لا على الصعيد الرسمي حسب، بل حتى فيما يتصل بموقف الفرد العراقي من الرهانات العربية الإسلامية بعامة، حتى بتنا نخوض تجارب غير محسوبة مع هذا الجار وذاك، وهذه القضية أو تلك، الأمر الذي كلفنا الكثير.

وإدراكنا لما يمكن أن يتركه غياب تحديد واضح لثوابت العلاقة مع الرهانات الإقليمية وانظائرها، نتساءل: أليس ثمة أولويات وطنية لا بد من التذكير بها في كل خطوة تتصل بالبحث عن موقف ذي جدوى من مختلف القضايا التي تعيشها منطقة أو أمة نحن جزء منها بنحو أو بآخر؟ كيف يمكن التعامل في هذا الإطار مع مجموعة من القولبات التقليدية (البدئية) التي حرصنا دائما على التمسك بطابعها الراديكالي الحالم في تأسيسنا للموقف الوطني من قضايا العروبة والإسلام؟ أسنا بحاجة إلى تحديد أكثر جرأة لشعار (العراق أولا)، عوض الحديث بقدر كبير من الحياء، حول أولوية المصالح العراقية، فيما يبدو حتى الآن مرتهنا بالبروباغاندا القومية الزائفة والتالية الدينية الجيرة؟.

تظل الأسئلة هذه ناقصة تغيب عنها بالتأكيد نقاط بالغة الأهمية، وهي لا تستبعد النقاط الأخرى طبعاً، بل لا بد أن تواصل استيعاب المزيد مما يتجاوز البنية الفوقية بحثاً أو حفراً في جينالوجيا هذه الركة وتاريخنا النسب (الحقيقة) الاجتماعية والقيمية، مرددين مع نيتشه مقولة نحن بأشد الحاجة إليها اليوم في انتقالنا من مرحلة يسود فيها العقلان الأسطوري والثاني، إلى مرحلة يكون فيها التساؤل مشروعاً، ويكف فيها السائل عن تحري إجابات نهائية يخلع عليها ما يلائمه من أشكال القداسة. إذن لنردد مع نيتشه: ((الحقائق توهام نسي الناس أنها كذلك، مجازات تآكلت بعد طول استعمال))!